مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث) ISSN 2410-5201 IUGJIS
Vol 26, No 2, 2018, pp 339 - 370

تاريخ الإرسال (2017-11-06)، تاريخ قبول النشر (2017-12-16)

نقد المتن عند ابن كثير في تفسيره

أ. أحلام سالم الغليلات [1]،*

أ.د. شرف القضاة [1]،*

[1] كلية الشريعة– الجامعة الأردنية عمان – الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: aalghlilat@yahoo.com

الملخص:

تناول هذا البحث مقاييس نقد المتن التي اعتمدها ابن كثير في تفسيره، وذلك بعد استقراء المتون التي نقدها، وتصنيفها، وتحليل نقده لها، ومن ثمّ عرضتُ أقوال العلماء في نقد المتن ذاته ومناقشتها، وبيان اتفاق ابن كثير أو اختلافه معهم، ثم بيان الرأي الراجح من خلال الأدلة المذكورة. وبعد جمع الروايات وتصنيفها وجدت أن ابن كثير قد اعتمد مقاييس معينة، اتفق في غالبها مع أئمة العلماء النقاد، وهذه المقاييس هي: نقد المتن من خلال عرضه على القرآن الكريم والثابت من السنة النبوية، وعرضه على العقل، وعرضه على الوقائع التاريخية، وعرضه على العلم، ونقده بكونه مما في الإسرائيليات.

كلمات مفتاحية: نقد المتن- ابن كثير.

The Text Critique On Which Ibn Cather

Abstract

This study deals with the standards of the text critique on which Ibn Cather – Allah rest his soul - relied on his interpretation of the Holy Quran. The researcher relied on the induction of the texts (Muttons), which he criticized and the researcher categorized and analyzed his criticism of them, presented the scholars' opinions in the same critique and discuss them, clarified Ibn Cather 's opinion with agree or disagree, and weighted one of the opinion based on the strong evidence.

After the classification of the selected narratives in this study and study them, the researcher found that Ibn Cather adopted immutable standards that were mostly agreed with the critic's scholars. These standards are: the critique of the text by the Quran, the authentic Sunnah, human mind, the events of history, and the Israelis narratives.

Keywords: Text Critique - Ibn Cather

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبهِ الغرّ المحجلين وسلّم تسليماً كثيراً، وبعد؛

فمن المعلوم أن نقد المتن بدأ مبكراً منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان يجيب على بعض أسئلة الصحابة رضوان الله عليهم في الأمور التي أشكل فهمها عليهم حول بعض متون الأحاديث، ومثال ذلك سؤال السيدة عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن حديث (من حُوسب عذب) قالت: أو ليس يقول الله تعالى {فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الانشقاق: 8] قالت: فقال: (إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك)[1]، فقد ظهر للسيدة عائشة أنّ هناك تعارضا بين الآية والحديث فأزال النبي– صلى الله عليه وسلم– ذلك الإشكال ببيانه لها.

واستمر الأمر بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – فقد وردت أمثلة كثيرة تبين نقد المتن عند الصحابة ومن تبعهم من علماء الحديث، وقد اعتنى أصحاب كتب التفسير بالمأثور بهذا النوع من النقد وأبرزوه في ثنايا تفاسيرهم، ومن أبرز المفسرين المحدثين الذين كان لهم دورٌ في إبراز نقد المتن وفهمه: الإمام ابن كثير رحمه الله.

وقد قمتُ بدراسة مقاييس نقد المتن عند ابن كثير من خلال تفسيره، ومحاولة حصرها وضبطها، للوقوف على المنهجية العلمية التي تعامل بها في نقده للمتن، ولنكشف بالمقارنة اليسيرة بين أقوال العلماء حول المتن ومناقشتها مدى موافقته أو اختلافه معهم، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

أسئلة البحث:

يمكن توضيح إشكالية هذه الدراسة بطرح تساؤلٍ عام: هل يوجد نقد للمتن عند ابن كثير في تفسيره؟، ثم يلي هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات التفصيلية:

1. ما هي المقاييس التي سار عليها ابن كثير في نقد المتون من خلال تفسيره للقرآن الكريم؟
2. ما هي الأحاديث التي نقد ابن كثير متنها؟، وما مدى موافقته للنقاد المحدثين في نقده؟
3. ما رأي العلماء في الأمثلة التي نقدها ابن كثير، وما الراجح في كل مثال؟

أهداف البحث:

إن الهدف من هذا البحث هو محاولة الوقوف على طريقة ابن كثير في التعامل مع نقد المتون، ومنهجه الذي سار عليه، والمقاييس التي استخدمها في نقده، ومناقشة ذلك، فهي دراسة لنقد المتون بناء على مقاييس ابن كثير التي وضعها في تفسيره.

(1) متفق عليه: [البخاري، صحيح البخاري، العلم/ باب من سمع شيئا فلم يفهمه فراجع فيه حتى يعرفه،32/1 : رقم الحديث103، مسلم، صحيح مسلم، الجنة وصفة نعيمها وأهلها /إثبات الحساب ،2204/4: رقم الحديث2876]

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

اهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث بأنه يُظهر مكانة ابن كثير العلمية، فهو من المحدثين الذين ألفوا في علوم متنوعة كالفقه والتفسير والتاريخ بالإضافة للحديث النبوي، كما أنه لم يفرد مبحثاً مستقلاً في نقد المتن رغم أنه اختصر علوم الحديث لابن الصلاح في كتابه "اختصار علوم الحديث"، وبالرغم من اشتمال تفسيره على كثير من قواعد نقد المتن التي سار عليها في نقد الروايات.

الدراسات السابقة:

شكل ميدان نقد متن الحديث النبوي مساحة واسعة للباحثين والدارسين، وقد تنوعت تلك الدراسات وتعددت، ومن خلال اطلاعي لم أجد دراسةً متخصصةً تتعلق بنقد المتن في تفسير العلامة المحدث ابن كثير رحمه الله، ومع ذلك يمكن لنا ذكر الدراسات السابقة المتعلقة بالإمام ابن كثير عامة أو منهجه في مصنفاته، أو تناولت نقد المتن ومقاييسه عامة، وهذه الدراسات مما يُستأنس بها في البحث ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ما يلي:

أولا: دراسات تتعلق بنقد المتن مثل: رسالة دكتوراه بعنوان "جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي" للدكتور محمد طاهر الجوابي. وكتاب "منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه" للدكتور محمد مصطفى الأعظمي .وكتاب "مقاييس نقد متون السنة" لمسفر الدميني، نقد المتن عند الامام النسائي، للدكتورمحمد الزعبي وله بحث بعنوان قراءة نقدية في كتاب مقاييس نقد متون السنة، مجلة الدراسات الجامعة الاردنية، 2006م.

ثانيا: دراسات تتعلق بمُصنفات ابن كثير مثل: رسالة الماجستير "الإمام ابن كثير المفسر" لمطر الزهراني، وكتاب "منهجية التأليف في السيرة عند ابن كثير" لعبد الرحمن بن علي السندي. ورسالة ماجستير "المنهج النقدي الحديثي عند ابن كثير في كتابه البداية والنهاية" للباحث أيمن محمود العمري.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المناهج التالية:

- المنهج الاستقرائي القائم على استقراء الأحاديث التي أوردها ابن كثير في تفسيره وقام بنقدها، والوقوف على ما نقده من متونها.
- المنهج التحليلي القائم على تحليل نقد ابن كثير للمتن واستخراج الآراء التي تصب في دائرة البحث، والعمل على توضيح رأيه.
- المنهج النقدي القائم على مقارنة رأي ابن كثير بآراء العلماء، ومناقشتها، ثم الترجيح بينها.

هيكلية البحث:

اخترت أن ينتظم هذا البحث على النحو الآتي:

- التمهيد: ويشتمل على تعريف نقد المتن لغة واصطلاحا، وموجز عن الإمام ابن كثير وتفسيره.
- المطلب الأول: نقد المتن بعرضه على القرآن الكريم.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

- المطلب الثاني: نقد المتن بعرضه على صحيح السنة.
- المطلب الثالث: نقد المتن بعرضه على العقل.
- المطلب الرابع: نقد المتن بعرضه على الوقائع التاريخية.
- المطلب الخامس: نقد المتن بكونه من الإسرائيليات .
- الخاتمة والتي تحتوي على النتائج والتوصيات.

التمهيد: تعريف نقد المتن لغة واصطلاحا، وموجزا عن الإمام ابن كثير وتفسيره.

أولا: تعريف نقد المتن لغةً واصطلاحًا.

يقتضي الوضع المنطقي السليم في ترتيب أعمال العقل عند الدخول بموضوعٍ ما أن نبدأ بتعريف مصطلحاته قبل الخوض في تحليل تفاصيله وتفسيره، لذا لا بُدّ من تعريف مصطلح "نقد المتن" قبل الخوض في مضمون البحث.

يتكون مصطلح "نقد المتن" من شقين الأول هو النقد، والثاني هو المتن، ولتعريف هذا المصطلح المركب نبدأ بتوضيح شقيهِ، ومن ثم نُعرفه كمركب.

أولا: نقد المتن لغةً:

- النقد يُطلق في اللغة على معان تنحصر بإبراز الشيء وكشفه [1]، وتمييزه ومناقشته، وإدامة النظر فيه [2]
- يُعرّف المتن باللغة بأنه: ما يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول، ومنه المتن من الأرض: ما صلب من الأرض وارتفع وانقاد [3].

ثانيا: تعريف نقد المتن اصطلاحا:

بعد الاطلاع على كتب الحديث المتنوعة لم أقف على مفهوم "نقد المتن" كمصطلح مركب، بينما كان غالب العلماء يُعرفون نقد الحديث والذي يشمل المتن ضمناً، ويمكن لنا بيان تعريف نقد الحديث بما يلي:

1- "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا"[4].

2- "هو العلم الذي يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على رواتها تجريحًا أو تعديلًا، بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهله"[5].

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (5 /467).
(2) الجواهري، الصحاح في اللغة (544/2).
(3) المصدر السابق (398/13).
(4) الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين (ص5).
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (المقدمة، ص3).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

3- علم نقد الحديث هو: "الحكم على الرواة تجريحًا أو تعديلًا، بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها، لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الإشكال عما بدا مشكلًا من صحيحها، ودفع التعارض بينها بتطبيق مقاييس دقيقة". (1)

بناء على ما تقدم يمكن لنا تعريف نقد المتن بأنه:" تمحيص المتن وتمييزه بالحكم عليه".

ثانيا: ترجمه موجزه لابن كثير -رحمه الله-:

هو الإمام الحافظ عماد الدين إِسْمَاعِيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير الْقَيْسِي البصروي القرشي الدمشقي الشافعي، ولد في قرية مجدل من أعمال مدينة بصري شرقي دمشق سنة سبعمائة (700هـــ) أو بعدها بيسير (2). نشأ في بيت علم ودين، فأبوه عمر بن حفص بن كثير كان من العلماء والخطباء والفقهاء، وكان خطيب قريته، وتوفي أبوه وعمر ابن كثير ثلاث سنوات أو نحوها، وانتقلت الأسرة بعد موت والده إلى دمشق في سنة سبع وسبعمائة (707 هـ)، وكانت دمشق آنذاك تزخر بحركة علمية فريدة، وفيها تعلم ابن كثير -رحمه الله - وأكمل طلب العلم (3).

وقد رباه أخوه الشيخ عبد الوهاب وعلى يديه تلقى ابن كثير العلم في بداية أمره، قال ابن كثير: "ثم تحولنا من بعده في سنة سبع وسبعمائة (707هـــ) إلى دمشق صحبة الأخ كمال الدين عبد الوهاب، وقد كان لنا شقيقا، وبنا رفيقا شفوقا، وقد تأخرت وفاته إلى سنة خمسين وسبعمائة (750هـــ)، فاشتغلتُ على يديه في العلم فيسر الله - تعالى- منه ما يسر وسهل منه ما تعسر"(4).

أخذ العلم عن أخيه عبد الوهاب في بداية أمره، وممن أخذ عنهم العلم - أيضا- شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ المزي صاحب تهذيب الكمال في رجال الكتب الستة، والبرهان الفزاري، وكمال الدين بن قاضي شهبة وغيرهم -رحمهم الله جميعا- (5).

قال عنه الإمام الذهبي: "إسماعيل بن عمر بن كثير، الإمام الفقيه المحدث الأوحد البارع عماد الدين البصروي الشافعي فقيه متقن، ومتحدث متقن، ومفسر نقال، وله تصانيف مفيدة، يدري الفقه ويفهم العربية والأصول، ويحفظ جملة صالحة من المتون والتفسير والرجال وأحوالهم"(6).

وقال عنه الحسيني: "ابن كثير الشيخ الإمام العالم الحافظ المفيد البارع عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ذرع البصروي الأصل الدمشقي الشافعي ... وأفتى ودرس وناظر وبرع في الفقه

(1) الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي(ص93).
(2) الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ، (ص 38)، أبن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (445/1).
(3) ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (399-397/8).
(4) ابن كثير، البداية والنهاية (42/18).
(5) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (445/1)، ابن العماد ،شذرات الذهب في أخبار من ذهب (399-397/8).
(6) الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين،(ص 74-75).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

والتفسير والنحو، وأمعن النظر في الرجال والعلل ... ذكره الذهبي في مسودة طبقات الحفاظ، وقال في المعجم المختص: هو فقيه متقن، ومحدث محقق، ومفسر نقاد، وله تصانيف مفيدة"[1].

توفي ابن كثير –رحمه الله – في دمشق يوم الخميس الموافق السادس والعشرين من شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة، ودفن بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية [2].

ثالثا: التعريف بكتاب تفسير ابن كثير وبيان منهجه فيه:

يعد تفسير ابن كثير من أشهر التفاسير بالمأثور، وكان –رحمه الله– يفسر القرآن بالقرآن، ويجمع الآيات التي تدل على معنى الآية، وهذه ميزة لتفسير ابن كثير، قال الشيخ أحمد شاكر –رحمه الله–: "حافظت كل المحافظة على الميزة الأولى لتفسير ابن كثير، الميزة التي انفرد بها عن جميع التفاسير، وهي تفسير القرآن بالقرآن، وجمع الآيات التي تدل على المعنى المراد من الآية أو تُؤَيِّدُهُ أو تُقَوِّيهِ"[3].

وقد بين الشيخ أحمد شاكر –رحمه الله– منهج ابن كثير في تفسيره فقال: "وقد حرص الحافظ ابن كثير على أن يفسر القرآن بالقرآن أولاً ما وجد إلى ذلك سبيلاً، ثم بالسنة الصحيحة التي هي بيان لكتاب الله، ثم يذكر كثيراً من أقوال السلف في تفسير الآي، وإنه ليذكر الأحاديث في أكثر المواضع بأسانيدها من دواوين السنة ومصادرها، وكثيراً ما يذكر تعليل الضعيف منها، ولكنه يحرص أشد الحرص على أن يذكر الأحاديث الصحاح وإن ذكر معها الضعاف؛ فكتابه –بجانب أنه تفسير للقرآن– معلمٌ ومرشد لطالب الحديث، يعرف به كيف ينقد الأسانيد والمتون، وكيف يميز الصحيح من غيره؛ فهو كتاب في هذا المعنى تعليمي عظيم، ونفعه جليل كثير"[4].

المطلب الأول: عرض المتن على القرآن الكريم.

سلك العلماء طريق الصحابة رضوان الله عليهم في نقد متن الحديث، ومعرفة الصحيح من غيره، وكانت لهم قواعد ومقاييس واضحة في ذلك، ومن أبرز تلك المقاييس عرض المتن على القرآن الكريم، لذا نص الخطيب البغدادي على أن من علامات فساد الحديث ورده أن يدفعهُ نص القرآن الكريم، وكان من أبرز القواعد في معرفة الحديث الموضوع كما بين ذلك ابن القيم.[5]

وهذا المقياس يقوم على قاعدة ثابتة لدى المسلمين وهي أن القرآن الكريم والسنة الصحيحة وحيٌ من الله تعالى فلا يمكن أن يتعارضا. ويُعدّ هذا المقياس من أبرز المسالك التي سلكها الإمام ابن كثير في تفسيره؛ لأن تفسيره مختص بالمأثور فكان من منهجه أن يذكر الروايات التي تُفسر الآية القرآنية المَعْنِية، وأن يُبين الروايات التي تُخالف الآية في معناها إن وجدت. كما أن ابن كثير عالماً بالقرآن وتفسيره، وبالحديث وعلومه، فكان من دأبهِ التوقف على النص ونقده سنداً ومتناً،

(1) الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ (ص 38).
(2) المصدر السابق.
(3) شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (10/1).
(4) شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (10/1).
(5) ابن القيم، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص80)

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وعرض المتن على ظاهر القرآن الكريم[1]، ويمكن بيان ذلك من خلال تفصيل أنموذجين على ذلك وهما: حديث "خلق التربة يوم السبت" وحديث" اصطفاء الرسل والأنبياء".

الأنموذج الأول: حديث " خلق التربة يوم السبت

أولًا: نص الرواية:

روى أبو هريرة – رضي الله عنه – قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – بِيَدِي فَقَالَ: "خَلَقَ اللَّهُ عز وجل التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلْقَ الْجِبَالَ فِيهَا يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلْقَ الشَّجَرَ فِيهَا يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ بَعْدَ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ[2].

ثانيًا: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير بعد ذكره الحديث: "وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَرَائِبِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ، وَجَعَلُوهُ مِنْ كَلَامِ كَعْبٍ، وَأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ الرُّوَاةِ فَجَعَلُوهُ مَرْفُوعًا، وَقَدْ حَرَّرَ ذَلِكَ البيهقي.[3]"

وقال –أيضاً–: "رواه مسلم بن الحجاج في صحيحه والنسائي من غير وجه عن حجاج –وهو ابن محمد الأعور– عن ابن جريج به، وفيه استيعاب الأيام السبعة، والله –تعالى– قد قال: في ستة أيام؛ ولهذا تكلم البخاري وغير واحد من الحفاظ في هذا الحديث، وجعلوه من رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار، ليس مرفوعا، والله أعلم[4].

ثالثًا– أقوال العلماء ومناقشتها:

انقسم العلماء في الحكم على هذا الحديث إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى تضعيفه، ومن هذا الفريق ابن المديني[5]، والبخاري[1]، وابن القيم[2]، وابن كثير الذي مر مر كلامه في السطور السابقة، وغيرهم. وحجة هذا الفريق أنه ثبت أن الله –تعالى– خلق السموات والأرض وما

(1) انظر الامثلة التالية لنقد المتن عند ابن كثيرفي تفسيره: حديث حد الأمة، 229/2، حديث الآيات التسع 115/5.

(2)ابن كثير، تفسير القران العظيم (1/). 123وقد رواها ابن كثير بالمعنى اما رواية مسلم هي(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي فَقَالَ: «خَلَقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق، رقم الحديث 2789، 2149/4.

(3) ابن كثير، تفسير القران العظيم (123/1).

(4) المصدر السابق (383/3).

(5) ابن كثير، البداية والنهاية (33/1).

بينهما في ستة أيام، قال –تعالى–: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ} [السجدة: 4]، كما بينوا أن الحديث لم يُذكر فيه خلق السموات، وهذا الأمر يخالف صريح القرآن الكريم الذي بَيَّنَ أن الله –تعالى– خلق الأرض في أربعة أيام، ثم خلق السموات في يومين.

وبناء على ما سبق قالوا: إن رفع الحديث قد يكون وهماً من بعض الرواة، وأن الحديث مما سمعه أبو هريرة من كعب الأحبار – رضي الله عنهما– لما ثبت من صحبتهما ومجالستهما.

الفريق الثاني: ذهب إلى تصحيح الحديث وقبوله، ومن هؤلاء الإمام مسلم الذي أخرجه في صحيحه[3]، وابن الجوزي الذي قال: "وَفِي الحَدِيث الصَّحِيح: أَن اللَّه تَعَالَى خلق التربة يَوْم السبت"[4] وغيرهما .وهؤلاء يرون أنه يمكن الجمع بين هذا الحديث وغيره من النصوص.

دراسة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي للحديث:

ذكر الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي –رحمه الله– هذا الحديث في رده على كتاب الشيخ أبي رية "أضواء على السنة"، وذكر أن بعض أهل الحديث قد استنكر هذا الحديث، وأن أسباب استنكارهم ثلاثة، قال –رحمه الله–: " وقد استنكر بعض أهل الحديث هذا الخبر، ويمكن تفصيل سبب الاستنكار بأوجه: الأول: أنه لم يذكر خلق السماء، وجعل خلق الأرض في ستة أيام، الثاني أنه جعل الخلق في سبعة أيام والقرآن يُبَيِّنُ أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام؛ أربعة منها للأرض، ويومان للسماء، الثالث أنه مخالف للآثار القائلة: إن أول الستة يوم الأحد.[5]"

وقد ذكر الشيخ –رحمه الله– مَنْ أَعَلَّ الحديث، ونقل كلامهم، ثم أجاب على أوجه الاستنكار الثلاثة قائلاً: "فمدار الشك في هذا الحديث على الاستنكار، وقد يجاب عنه بما يأتي: أما الوجه الأول فيجاب عنه بأن الحديث وإن لم ينص على خلق السماء فقد أشاء بذكره في اليوم الخامس النور، وفي السادس الدواب، وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة، والنور والحرارة مصدرهما الأجرام السماوية، والذي فيه أن خلق الأرض نفسها كان في أربعة أيام كما في القرآن، والقرآن إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيام لم يذكر ما يدل على أن جملة ذلك خلق النور والدواب، وإذ ذكر خلق السماء في يومين لم يذكر ما يدل على أنه في اثناء ذلك لم يحدث في الأرض شيئا، والمعقول أنها بعد تمام خلقها أخذت في التطور بما أودعه الله –تعالى– فيها، والله –سبحانه– لا يشغله شأن عن شأن.

ويجاب عن الوجه الثاني بأنه ليس في هذا الحديث أنه خلق في اليوم السابع غير آدم، وليس في القرآن ما يدل على أن خلق آدم كان في الأيام الستة، بل هذا معلوم البطلان، وفي آيات خلق آدم أوائل البقرة وبعض الآثار ما

(1) البيهقي، الأسماء والصفات (2/255–256).
(2) البخاري، التاريخ الكبير (1/413).
(3) [مسلم، صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخل ق4/2149: رقم الحديث 2789] .
(4) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين (3/580).
(5)المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، (ص188–189).

يؤخذ منه أنه قد كان في الأرض عمار قبل آدم عاشوا فيها دهراً، فهذا يساعد القول بأن خلق آدم متأخر بمدة عن خلق السموات والأرض، فتدبر الآيات والحديث على ضوء هذا البيان يتضح لك –إن شاء الله– أن دعوى مخالفة هذا الحديث لظاهر القرآن قد اندفعت، ولله الحمد.

وأما الوجه الثالث فالآثار القائلة أن ابتداء الحق الخلقي يوم الأحد ما كان منها مرفوعاً فهو أضعف من هذا الحديث بكثير، وأما غير المرفوع فعامته من قول عبد الله بن سلام وكعب ووهب وَمَنْ يأخذ عن الإسرائيليات، وتسمية الأيام كانت قبل الإسلام تقليداً لأهل الكتاب، فجاء الإسلام وقد اشتهرت وانتشرت فلم ير ضرورة إلى تغييرها؛ لأن إقرار الأسماء التي قد عرفت واشتهرت وانتشرت لا يعد اعترافاً لمناسبتها لما أخذت منه أو بنيت عليه؛ إذ قد أصبحت لا تدل على ذلك وإنما تدل على مسمياتها فحسب، ولأن القضية ليست مما يجب اعتقاده أو يتعلق به نفسه حكم شرعي فلم تستحق أن يحتاط لها بتغيير ما اشتهر وانتشر من تسمية الأيام.[1]"

رابعًا: الترجيح:

بناء على ما تقدم نجد أن ابن كثير نقد المتن وَرَدَّهُ؛ ظناً منه أن متنه يعارض ظاهر القرآن الكريم، والراجح أنه لا تعارض بين الحديث والآية كما بَيَّنَ الشيخ عبد الرحمن المعلمي –رحمه الله–، وأنه يمكن الجمع بين الآية والحديث، والله أعلم . وقد درس هذا الحديث من المعاصرين –الدكتور شرف القضاة حفظه الله – ببحث محكم مستقل بعنوان (هل يتعارض الحديث الصحيح مع العلم والدين)، دراسة شاملة ووضح الاختلاف والإشكالات التي وقعت بين العلماء فيه، مجلياً الرد عليها بالتفصيل ومرجحاً الرأي بقبول الحديث[2].

(1) المصدر السابق

(2) القضاة، هل يتعارض الحديث الصحيح مع القران الكريم او العلم الحديث خلق الله التربة يوم السبت نموذجا،

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الأنموذج الثاني: حديث اصطفاء الرسل والأنبياء:

أولاً: نص الرواية:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ اسْتَبَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ فِي قَسَمٍ يُقْسِمُهُ: لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ. فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ، فَلَطَمَ بِهَا وَجْهَ الْيَهُودِيِّ، فَقَالَ: أَيْ خَبِيثُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم؟ فجاء اليهودي إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاشْتَكَى عَلَى الْمُسْلِمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يُصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ، فَأَجِدُ مُوسَى بَاطِشًا بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُوزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ؟ فَلَا تُفَضِّلُونِي عَلَى الْأَنْبِيَاءِ»[1]

ثانياً: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير: "يُخْبِرُ تَعَالَى أَنَّهُ فَضَّلَ بعض الرسل على بعض، كما قال تعالى: {وَلَقَدْ فَضَّلْنا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلى بَعْضٍ وَآتَيْنا داوُدَ زَبُوراً} [الْإِسْرَاءِ: 55]، وَقَالَ هَاهُنَا {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ} ...، (فَإِنْ قِيلَ) فَمَا الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الآية وبَيْنَ الْحَدِيثِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَالْجَوَابُ مِنْ وُجُوهٍ:

- أَحَدُهَا: أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّفْضِيلِ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ.
- الثَّانِي: أَنَّ هَذَا قَالَهُ مِنْ بَابِ الْهَضْمِ وَالتَّوَاضُعِ.
- الثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا نَهْيٌ عَنِ التَّفْضِيلِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي تَحَاكَمُوا فِيهَا عِنْدَ التَّخَاصُمِ وَالتَّشَاجُرِ.
- الرَّابِعُ: لَا تُفَضِّلُوا بِمُجَرَّدِ الْآرَاءِ وَالْعَصَبِيَّةِ.
- الْخَامِسُ: لَيْسَ مَقَامُ التَّفْضِيلِ إِلَيْكُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعَلَيْكُمُ الِانْقِيَادُ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ، وَالْإِيمَانُ بِهِ.[2]

ثالثاً: أقوال العلماء ومناقشتها:

بين ابن كثير من خلال هذا المثال وجود تعارض ظاهر بين الحديث الصحيح والآية القرآنية، فالآية تثبت وجود تفضيل بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بينما الحديث ينهى بشكل مباشر عن ذلك، وقد جمع بين الحديث والآية من عدة أوجه، وهي:

1. أن الحديث ورد قبل أن يعرف النبي عليه الصلاة والسلام بالتفضيل، وهذا يدل على أن الآية نسخت الحديث، وقد وضح ابن كثير أن هذا القول فيه نظر. وقد قيل أن النهي في الحديث كان قبل نزول الآيات

(1) تفسير ابن كثير (1/ 511) ونص الحديث في الصحيحين:(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ، أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لاَ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: تَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا؟ فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلاَنٍ لَطَمَ وَجْهِي، فَقَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ» فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: " لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أُحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ بُعِثَ قَبْلِي)، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: "وان يونس لمن المرسلين "، رقم الحديث 3414، 159/4. وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى عليه السلام، رقم الحديث 2373، 1844/4.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (511/1).

وقبل أن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم، فلما نزل القران نسخ المنع من التفضيل، وقد أشار إلى ذلك ابن كثير بقوله: "أن هذا كان قبل أن يعلم بالتفضيل..."[1]، والقول بالنسخ فيه نظر، لأن بعض الآيات التي تحدثت عن التفضيل كانت مكية، وهذا الحديث يرويه أبو هريرة رضي الله عنه، وقد أسلم متأخرا في المدينة المنورة، بالإضافة إلى أن سبب ورود الحديث يدل على أن النزاع والمجادلة التي وقعت بين مسلم ويهودي كانت في المدينة.

2. أن الحديث كان من باب التواضع، بيّن ابن كثير أن النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن المفاضلة بينه وبين الأنبياء تواضعاً منه وحُسنَ خُلق، مع علمه أنه أفضل الأنبياء والدليل على ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم–: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"، وممن قال به ابن قتيبة،[2] وذكره ابن كثير وجهاً من وجوه الجمع.
3. النظر لحال وسياق الرواية، فيكون النهي مخصص بمثل الحالة التي ورد النهي فيها، وهي (التخاصم والتشاجر). فالنهي في المفاضلة يُحمل على ما يؤدي إلى المجادلة والمخاصمة والمنازعة، فسياق الرواية يُبين أن المفاضلة وردت في مجادلة بين مسلم ويهودي، وممن قال بهذا الرأي النووي وابن حجر[3].
4. أن النهي في المفاضلة لمجرد الرأي والهوى ودون دليل. فالنهي يكون للمفاضلة التي لا تقوم على دليل ثابت، بل جاءت وفق الهوى والآراء الشخصية. والدليل يكون بما ثبت من الله تعالى فقط، قال الطحاوي: "وَكَانَ هَذَا عَنْدَنَا – وَاَللَّهُ أَعْلَمُ – عَلَى التَّفْضِيلِ بَيْنَهُمْ وَعَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَهُمْ بِآرَائِنَا وَبِمَا لَمْ يُوقِفْنَا عَلَيْهِ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ لَنَا، فَأَمَّا مَا بَيَّنَهُ لَنَا وَأَعْلَمَنَا فَقَدْ أَطْلَقَهُ لَنَا وَعَادَ مَا نَهَى عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ لَنَا، وَلَمْ يُطْلِقْ لَنَا الْقَوْلَ فِيهِ بِمَا قَدْ تَوَلَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنَعَنَا مِنْهُ، وَاَللَّهَ نَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ".[4]
5. أن مقام التفضيل يكون لله تعالى فقط، ولا يحق للناس ذلك[5]. فالمفاضلة بين الأنبياء تكون لله تعالى فقط، ولا يجوز للبشر أن يفاضلوا بين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، قال الشوكاني في ذلك: فلو فرضنا أنه لم يَرِدْ إلا القرآن في الإخبار لنا بأن الله فضل بعض أنبيائه على بعض لم يكن فيه دليل على أنه يجوز للبشر أنْ يفضلوا بين الأنبياء، فكيف وقد وردت السنة الصحيحة بالنهي عن ذلك، وإذا عرفتَ هذا علمتَ أنه لا تعارض بين القرآن والسنة بوجه من الوجوه، فالقرآن فيه الإخبار من الله بأنه فضل بعض أنبيائه على بعض، والسنة فيها النهي لعباده أنْ يفضلوا بين أنبيائه" [6].

وبعد النظر في أقوال العلماء نجد أن ابن كثير ذكر غالب الأقوال للتوفيق والجمع بين الآية والحديث، ووجدنا أن هناك رأياً لم يذكره وهو: أن النهي الوارد في الحديث ليس عاماً؛ بل يُحمل على التفضيل المؤدي إلى

(1) المصدر السابق (511/1).
(2) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث (182/1).
(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (38/15)، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (446/6)، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (80/5)
(4) الطحاوي ،شرح مشكل الآثار(57/3).
(5) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (1/ 511.)
(6) الشوكاني ،فتح القدير(308/1).

الانتقاص من المفضول والازدراء به، لذا ورد التفضيل من الله تعالى في الآية القرآنية ولا تُشعر أو تشير إلى الانتقاص أو الازدراء حاشَ لله، وممن قال بهذا من العلماء الخطابي والبغوي وابن تيمية وآخرون[1].

قال البغوي: "وليس معنى النهي عن التخيير أنْ يعتقد التسوية بينهم في درجاتهم؛ فإنَّ الله عز وجل قد أخبرنا أنه فضل بعضهم على بعض، بل معناه ترك التخيير على وجه الإزراء ببعضهم، والإخلال بالواجب من حقوقهم؛ فإنه يكون سبباً لفساد الاعتقاد في بعضهم، وذلك كفر"[2]

رابعاً: الترجيح:

يتضح من مناقشة آراء العلماء السابقة أن جمهور العلماء ذهبوا للجمع والتوفيق بين الآية والحديث، ولم أقف على من رد الحديث بدعوى مخالفته للآية، وهذا ما فعله ابن كثير وهو الصواب والله أعلم.

المطلب الثاني: نقد المتن بعرضه على صحيح السنة

عرض الرواية على الرويات الصحيحة في الموضوع نفسه من المقاييس التي أعملها نقاد الحديث، فالمقارنة من خلال جمع الطرق (المتابعات والشواهد) للموضوع الواحد يُظهر له ميزات المتن وعيوبه وصفاته من حيث الغرابة والتفرد ...الخ.

وقد استخدم ابن كثير هذا المقياس لأنه كان محدثا ناقداً، جمع طرق الحديث وقارن بينها، وصنفها وحكم عليها وفق ما رآه مناسباً، وهذا دأب نقاد الحديث. ويمكن بيان ذلك من خلال تفصيل أنموذجين على ذلك وهما "حديث اختصام الجنة والنار" و حديث "توبة القتل العمد"..[3]

الأنموذج الأول: حديث اختصام الجنة والنار

أولاً: نص الحديث:

روى أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " اخْتَصَمَتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الجَنَّةُ: يَا رَبِّ، مَا لَهَا لاَ يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، وَقَالَتِ النَّارُ: - يَعْنِي - أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي، أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، قَالَ: فَأَمَّا

(1) الخطابي ،معالم السنن(309/4).
(2) البغوي، شرح السنة(205/13).
(3) ومن الأمثلة أيضاً على نقد المتن في تفسير ابن كثير: حديث صوم من أصبح جنبا 381/1، حديث تعليم العلم بأجر 149/1.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الجَنَّةُ، فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، ثَلاَثًا، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ، وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ قَطْ[1]. "

ثانيا: نقد ابن كثير:

بيّن ابن كثير أن جماعة من العلماء طعنت فِي اللَّفْظَةِ التي جاءت معجمة فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ خَلْقًا فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، فَتَقُولُ هَلْ مِنْ مزيد؟ ثلاثا" وذكر تمام الحديث. فهذا إِنَّمَا جَاءَ فِي الْجَنَّةِ، لِأَنَّهَا دَارُ فَضْلٍ، وَأَمَّا النَّارُ فَإِنَّهَا دَارُ عَدْلٍ لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِ وَقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ فِي هذه اللفظة، وقالوا: لعله انْقَلَبَ عَلَى الرَّاوِي بِدَلِيلِ مَا أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: «فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ فيها قدمه، فتقول: قط قط، فهناك تمتلئ وينزوي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ. وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا [2].

ثالثا: أراء العلماء ومناقشتها:

انقسم العلماء في موقفهم من هذه الرواية إلى مذهبين:

المذهب الأول: يرى أصحابه تضعيف الحديث بسبب الخطأ الوارد في المتن "إن الله ينشئ للنار خلقا من غير ذنب" والصحيح في الروايات الأخرى أنه ينشئ للجنة خلقاً جديداً، وقالوا: أن الله تعالى أخبر أن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، واحتجوا بقول الله تعالى: {وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا} (الكهف 49)، وممن ذهب هذا المذهب من العلماء ابن القيم[3]، والبلقيني، وابن كثير. [4]

واستدلوا على وجود الخطأ في الرواية من خلال جمع طرق الحديث فقد رواه عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة من الرواة على النحو الآتي:

الأول: الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز)، حيث رُوي عنه من طريقين، إحداهما الرواية المنتقدة وهي طريق صالح بن كيسان وقد سبق ذكرها، وطريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "تَحَاجَّتْ النَّارُ وَالْجَنَّةُ فَقَالَتْ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ. وَقَالَتْ الْجَنَّةُ: فَمَا لِي لاَ يَدْخُلُنِي إِلاَّ ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ وَعَجَزُهُمْ؟ فَقَالَ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ

(1)[البخاري، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: {إن رحمة الله قريب من المحسنين}، 9/ 134: رقم الحديث 7449]

(2)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (5/ 49) والحديث أخرجه [مسلم، الصحيح، كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، (2186/4): حديث رقم 2846].

(3) ابن القيم، أحكام أهل الذمة (1106/2).

(4) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (437/13).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ مِلْؤُهَا. فَأَمَّا النَّارُ فَلاَ تَمْتَلِئُ، فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ. فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ."[1]

الثاني: عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «احْتَجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ» وذكر الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ ." [2]

الثالث: همام بن منبه، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال النبي – صلى الله عليه وسلم –: "تَحَاجَّتْ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتْ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتْ الْجَنَّةُ: مَا لِي لاَ يَدْخُلُنِي إِلاَّ ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ؟ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي، أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي. وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي، أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَلاَ تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ. فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلاَ يَظْلِمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا ."[3]

فالرويات عن أبي هريرة اتفقت على أن النشئ الجديد يكون للجنة لا للنار، غير طريق صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة– رضي الله عنه – خالف ذلك وذكر أن النشء للنار.

وعند تتبع شواهد الحديث نجد أنه رُوي عن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك رضي الله عنهما، وفي روايتهما إثبات أن خلق النشئ الجديد يكون للجنة لا للنار.

– عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه –، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – قال: "افْتَخَرَتْ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فَقَالَتْ النَّارُ: أَيْ رَبِّ يَدْخُلُنِي الْجَبَابِرَةُ وَالْمُلُوكُ وَالْعُظَمَاءُ وَالأَشْرَافُ. وَقَالَتْ الْجَنَّةُ: أَيْ رَبِّ يَدْخُلُنِي الْفُقَرَاءُ وَالضُّعَفَاءُ وَالْمَسَاكِينُ. فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مِنْ أَشَاءُ. وَقَالَ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَيُلْقَى فِيهَا أَهْلُهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَأْتِيَهَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا فَتُزْوَى وَتَقُولُ: قَدْنِي قَدْنِي وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَتَبْقَى مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَبْقَى ثُمَّ يُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا بِمَا يَشَاءُ ."[4]

(1)[مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء،2186/4، رقم الحديث: 2846].

(2)[مسلم، صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ،2187/4، رقم الحديث: 2846]

(3)[البخاري، صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: {وتقول هل من مزيد}، 138/6، رقم الحديث: 4850]واللفظ له، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، 2187/4، رقم الحديث:2847.

(4)أحمد، المسند، 267/18، رقم الحديث:11740، والحديث صححه الشيخ شعيب وقال عنه: إسناده صحيح على شرط الشيخين، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن أحمد، فمن رجال النسائي، وهو ثقة، وقد توبع.

– وعن أنس رضي الله عنه، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "لاَ يَزَالُ يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَدَمَه، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ثُمَّ تَقُولُ: قَدْ قَدْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلاَ تَزَالُ الْجَنَّةُ تَفْضُلُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الْجَنَّةِ .[1]

– المذهب الثاني: قبول الرواية وتوجيهها ومن ذهب إلى هذا الرأي القاضي عياض [2] والحافظ ابن حجر [3]، وقال من ذهب إلى هذا إنه (يحتمل أن يراد بالإنشاء ابتداء إدخال الكفار النار، وعبر عن ابتداء الإدخال بالإنشاء، فهو إنشاء الإدخال لا إنشاء بمعنى ابتداء الخلق) [4]، وهذا القول فيه تكلف، والله اعلم.

رابعاً: الترجيح:

وبعد النظر فيما تقدم من أدلة العلماء ومناقشاتهم، نجد أن الراجح هو ثبوت خطأ القلب في الرواية المذكورة؛ لمخالفتها لغيرها من المتابعات والشواهد التي تُشير إلى أن الإنشاء في الخلق يكون للجنة لا للنار، كما أن في نصه مخالفة واضحة للآيات القرآنية التي تثبت أن الله تعالى لا يعذب أحداً بغير ذنب، قال تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: 15]، وقوله تعالى: (رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) [النساء: 165].

الأنموذج الثاني: حديث توبة القتل العمد.

أولاً: نص الحديث:

عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْدَ مَا كُفَّ بَصَرُهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَنَادَاهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، مَا تَرَى فِي رَجُلٍ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا؟ فَقَالَ: جَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا. قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثَكِلَتْهُ أُمُّهُ وَأَنَّى لَهُ التَّوْبَةُ وَالْهُدَى؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ثَكِلَتْهُ أُمُّهُ قَاتِلُ مُؤْمِنٍ مُتَعَمِّدًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آخِذَهُ بِيَمِينِهِ أَوْ بِشِمَالِهِ تشخب أوداجه من قبل عرش الرحمن، يلزم قاتله بشماله وبيده الأخرى رأسه، يقول: يا رب، سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي»"[5].

(1) [البخاري، صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: {وهو العزيز الحكيم} [إبراهيم: 4] 9/ 116رقم الحديث: 7384، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الجنة ونعيمها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، 2188/4، رقم الحديث:2848، وفضل: الْفَاءُ وَالضَّادُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةٍ فِي شَيْءٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ: الزِّيَادَةُ وَالْخَيْرُ. وَالْإِفْضَالُ: الْإِحْسَانُ. مقاييس اللغة (4/ 508)

(2)عياض، مشارق الأنوار (2/321–322).

(3)ابن حجر، فتح الباري (13/437).

(4) المصدر السابق.

(5)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (2/ 333) ،أخرجه أحمد في مسنده : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا؟ قَالَ: {جَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا} ، قَالَ: لَقَدْ أُنْزِلَتْ فِي آخِرِ مَا نَزَلَ، مَا نَسَخَهَا شَيْءٌ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا نَزَلَ وَحْيٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا، ثُمَّ اهْتَدَى؟ قَالَ: وَأَنَّى لَهُ بِالتَّوْبَةِ، وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " ثَكِلَتْهُ أُمُّهُ: رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا، يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آخِذًا قَاتِلَهُ

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ثانيا: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير: وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ خَبَرُ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي قَتَلَ مِائَةَ نَفْسٍ[1] ثُمَّ سَأَلَ عَالِمًا هَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَقَالَ: وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ؟ ثُمَّ أَرْشَدَهُ إِلَى بَلَدٍ يَعْبُدُ اللَّهَ فِيهِ، فَهَاجَرَ إِلَيْهِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، وإذا كَانَ هَذَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَلَأَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ التَّوْبَةُ مَقْبُولَةٌ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى والأحرى، لأن الله وضع عنا الآصار، والأغلال التي كانت عليهم وبعث نبينا بالحنيفية السمحة.[2]

ثالثا: أقوال العلماء ومناقشتها:

تباين موقف العلماء حول توبة القاتل العمد إلى رأيين:

الأول: قبول توبة القتل العمد:

يرى جمهور العلماء أن توبة القاتل العمد مقبولة، واستدلوا على ذلك بعدة أدلة منها:

1. أن الكفر والشرك ذنبٌ أعظمَ من القتل، وقد قُبلت التوبة عن الكفر وهي الذنب الأكبر أفلا يُقبل عن القتل العمد، وهذا ما بينه الشوكاني في قوله: "والحق أن باب التوبة لم يغلق دون كل عاص؛ بل هم مفتوح لكل من قصده ورام الدخول منه، وإذا كان الشرك وهو أعظم الذنوب وأشدها تمحوه التوبة إلى الله ويقبل من صاحبه الخروج منه والدخول في باب التوبة فكيف بما دونه من المعاصي التي من جملتها القتل العمد"[3].
أما قول الله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } [النساء: 48]، فهذه آية عامة في جميع الذنوب، فيدخل فيها القتل وغيره ما عدا الشرك بالله[4].
2. استندوا على حديث الرجل الذي قتل مائة نفس وقُبلت توبته. [5]

الثاني: عدم قبول توبة قتل العمد:

ذهب بعض العلماء إلى أن القاتل عمدا لا توبة له، وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، مستشهداً بالحديث السابق ورد الرسول عليه الصلاة والسلام على السائل بقوله: (ثكلته أمه وأنى له التوبة والهدى). وقال أيضا: إن

بِيَمِينِهِ، أَوْ بِيَسَارِهِ، وَآخِذًا رَأْسَهُ بِيَمِينِهِ، أَوْ بِشِمَالِهِ، تَشْخَبُ أَوْدَاجُهُ دَمًا فِي قُبُلِ الْعَرْشِ، يَقُولُ: يَا رَبِّ سَلْ عَبْدَكَ فِيمَ قَتَلَنِي؟ باب مسند عبد الله بن العباس، 4/44/ 2142، أخرجه بنحوه الترمذي وقال حديث حسن 240/5

الشَّخْبُ: السَّيَلان. وَأَصْلُ الشَّخْبِ: مَا يَخْرُجُ مِنْ تَحْت يَدِ الحالب عِنْدَ كُل غَمْزَة وعَصْرة لضَرْع الشَّاة، ابن الاثير النهاية في غريب الحديث والأثر، 2/ 450.

(1) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا، فَجَعَلَ يَسْأَلُ هَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَأَتَى رَاهِبًا، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: لَيْسَتْ لَكَ تَوْبَةٌ، فَقَتَلَ الرَّاهِبَ، ثُمَّ جَعَلَ يَسْأَلُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ فِيهَا قَوْمٌ صَالِحُونَ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ فَنَأَى بِصَدْرِهِ، ثُمَّ مَاتَ، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ، وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَكَانَ إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ أَقْرَبَ مِنْهَا بِشِبْرٍ، فَجُعِلَ مِنْ أَهْلِهَا " أخرجه مسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، ح 2766.

(2)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم(2/ 336).

(3)الشوكاني، فتح القدير(576/1).

(4) ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (335/2.)

(5) المصدر السابق (336/2)، والحديث سبق تخريجه.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الرجل إذا عرف الإسلام وشرائع الإسلام ثم قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ولا توبة له.[1] وممن ذهب إلى هذا الرأي: زيد بن ثابت، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وأبو سلمة، والحسن، وقتادة، والضحاك بن مزاحم.[2]

رابعاً: الترجيح:

بعد التمعن فيما تقدم من أقوال العلماء ومناقشتهم، نرى أن الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من أن توبة القتل العمد مقبولة لما ثبت من أدلة، بينما الآية تتعلق بمن استحل القتل ومات دون توبة. وهذا ما ذهب إليه ابن كثير والله أعلم.

المطلب الثالث: نقد المتن بعرضه على العقل

من المقاييس المتبعة في نقد المتن عند ابن كثير التحاكم للحقائق العقلية، فقد كان يقوم بالمحاكمة العقلية لبعض المتون خاصة تلك التي يرد فيها عبارات لا تدخل في دائرة التصور والمسلمات العقلية. ويمكن بيان ذلك من خلال تفصيل أنموذجين على ذلك وهما: حديث "ذم حُكم بني أمية" **وحديث**" الذبيح من أبناء إبراهيم عليه السلام."

الأنموذج الأول: ذم حُكم بني أمية

أولاً: نص الحديث:

عَنْ يُوسُفَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، بَعْدَ مَا بَايَعَ مُعَاوِيَةَ، فَقَالَ: سَوَّدْتَ وُجُوهَ المُؤْمِنِينَ، أَوْ يَا مُسَوِّدَ وُجُوهِ المُؤْمِنِينَ فَقَالَ: لَا تُؤَنِّبْنِي رَحِمَكَ اللَّهُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيَ بَنِي أُمَيَّةَ عَلَى مِنْبَرِهِ فَسَاءَهُ ذَلِكَ، فَنَزَلَتْ: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ} [الكوثر: 1] يَا مُحَمَّدُ، يَعْنِي نَهْرًا فِي الجَنَّةِ، وَنَزَلَتْ: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ القَدْرِ لَيْلَةُ القَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ} [القدر: 2] يَمْلِكُهَا بَعْدَكَ بَنُو أُمَيَّةَ يَا مُحَمَّد[3].

ثانياً: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ سِيقَ لِذَمِّ دَوْلَةِ بَنِي أُمَيَّةَ، وَلَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِهَذَا السِّيَاقِ، فَإِنَّ تَفْضِيلَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ عَلَى أَيَّامِهِمْ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَمِّ أَيَّامِهِمْ، فَإِنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ شَرِيفَةٌ جِدًّا وَالسُّورَةُ الْكَرِيمَةُ إِنَّمَا جَاءَتْ لِمَدْحِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَكَيْفَ تُمْدَحُ بِتَفْضِيلِهَا عَلَى أَيَّامِ بَنِي أُمَيَّةَ الَّتِي هِيَ مَذْمُومَةٌ بِمُقْتَضَى هَذَا الْحَدِيثِ،... ثُمَّ الَّذِي

(1) ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (330/2).

(2) المصدر السابق

(3)[الترمذي، السنن، كتاب التفسير، باب ومن سورة القدر،444/5، حديث رقم:3350]، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث القاسم بن الفضل، وثقه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، ويوسف بن سعد رجل مجهول، ولا نعرف هذا الحديث على هذا اللفظ إلا من هذا الوجه. وقال الحافظ ابن كثير في " تفسيره " بعد أن أورد هذا الحديث: وقد روى هذا الحديث الحاكم في مستدركه من طريق القاسم بن الفضل عن يوسف بن مازن به. وقول الترمذي: إن يوسف هذا مجهول، فيه نظر فإنه قد روى عنه جماعة منهم حماد بن سلمة وخالد الحذاء ويونس بن عبيد، وقال فيه يحيى بن معين: هو مشهور، وفي رواية، عن ابن معين: ثقة، ورواه ابن جرير من طريق القاسم بن الفضل عن عيسى بن مازن، كذا قال، وهذا يقتضي اضطراباً في هذا الحديث والله أعلم، ثم هذا الحديث على كل تقدير منكر جدا. قال المزي: هو حديث منكر.

يُفْهَمُ من الآية أن الْأَلْفِ شَهْرِ الْمَذْكُورَةِ فِي الآية هِيَ أَيَّامُ بَنِي أُمَيَّةَ وَالسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ، فَكَيْفَ يُحَالُ عَلَى أَلْفِ شَهْرٍ هِيَ دَوْلَةُ بَنِي أُمَيَّةَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهَا لَفْظُ الآية وَلَا مَعْنَاهَا، وَالْمِنْبَرُ إِنَّمَا صُنِعَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مُدَّةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ فهذا كله مما يدل على ضعف الْحَدِيثِ وَنَكَارَتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .[1]

ثالثاً: أقوال العلماء ومناقشتها:

أولا: ذهب جمهور العلماء إلى تضعيف الحديث كالمزي[2] وابن كثير[3] والترمذي[4] ومن المعاصرين الألباني[5]، وإن مجموع سنوات الدولة الأموية لايطابق ألف شهر، وليس في الحديث ما يدل على ذم الدولة الأموية، وإن كان ذلك فقد كان فيها خلافة عمر بن عبد العزيز وليست بمذمومة؛ بل عُدّ خامس الخلفاء الراشدين فقد كان يشهد له بالعدل، بالإضافة إلى أن تفضيل ليلة القدر على الدولة الأموية لا يلزم منه ذم تلك الدولة وهذا دليل على أن الحديث في صحته نظرا لقولهم أنه سيق للذم، والمنبر المذكور في الحديث إنما صنع في المدينة بعد مدة من الهجرة، وسورة القدر سورة مكية وهذا أيضا دليل على ضعف الحديث ونكارته.[6]

ثانيا: لم أجد من قال بصحته غير الحاكم في مستدركه، وأول من قال بالربط بين السورة والدولة الأموية قاسم بن الفضل بأن مدة ولاية بني أمية كانت ألف شهر وإنها هي التي أراد الله عز وجل بقوله (ليلة القدر خير من ألف شهر)، وقد كان استقلال بني أمية بالأمر منذ بيعة الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهما – لمعاوية بن أبي سفيان من سنة أربعين للهجرة إلى سنة اثنتين وثلاثين ومائة واستثناء مدة خلافة عبد الله بن الزبير وهي ثمان سنين وثمانية أشهر تقريبا فيبقى ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر وهي ألف شهر. [7]

رابعاً: الترجيح:

بعد النظر في أدلة العلماء وأقوالهم السابقة، نرى الراجح هو قول من ذهب إلى تضعيف الحديث، وهو ما ذهب إليه ابن كثير والله أعلم.

الأنموذج الثاني: الذبيح من أبناء إبراهيم عليه السلام.

أولاً: نص الحديث :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إن الله تبارك وتعالى خَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَغْفِرَ لِنِصْفِ أُمَّتِي وَبَيْنَ أن يجيب شفاعتي فاخترت شفاعتي ورجوت أن تكون أعمُّ لِأُمَّتِي وَلَوْلَا الَّذِي سَبَقَنِي إِلَيْهِ الْعَبْدُ

(1) ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (8/ 425).
(2)المزي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (429/32).
(3)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (8/ 425).
(4)الترمذي ،السنن ،، كتاب التفسير، باب ومن سورة القدر 444/5، حديث رقم: 3350
(5)الالباني ،ضعيف سنن الترمذي، (436/1)
(6) مراجعات ابن كثير ونقده لمتون مرويات السيرة النبوية ،موقع الالوكة على شبكة الإنترنت .
(7) المباركوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، (198/9) حديث رقم: 3350

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الصَّالِحُ لتعجلت فيها دعوتي إِنِ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا فَرَّجَ عَنْ إِسْحَاقَ كَرْبَ الذَّبْحِ قِيلَ لَهُ يَا إِسْحَاقُ سَلْ تعط فَقَالَ أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَتَعَجَّلَنَّهَا قَبْلَ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ، اللَّهُمَّ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِكَ شَيْئًا فَاغْفِرْ لَهُ وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»[1]

ثانيا: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير :..وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الذَّبِيحَ هُوَ إِسْحَاقُ وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ حَتَّى نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَيْضًا وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَمَا أَظُنُّ ذَلِكَ تُلُقِّيَ إِلَّا عن أحبار أهل الكتاب وأخذ ذلك مُسلمٌ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ وَهَذَا كِتَابُ اللَّهِ شَاهِدٌ وَمُرْشِدٌ إِلَى أَنَّهُ إِسْمَاعِيلُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْبِشَارَةَ بغلام حليم وَذَكَرَ أَنَّهُ الذَّبِيحُ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ {وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ} [الصافات: 112] وَلَمَّا بَشَّرَتِ الْمَلَائِكَةُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْحَاقَ قَالُوا {إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ} [الحجر: 53].وَقَالَ تَعَالَى: {فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} [هود: 71] أَيْ يُولَدُ لَهُ فِي حَيَاتِهِمَا وَلَدٌ يُسَمَّى يَعْقُوبُ فَيَكُونُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ عَقِبٌ وَنَسْلٌ وَقَدْ قَدَّمْنَا هُنَاكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْدَ هَذَا أَنْ يُؤْمَرَ بِذَبْحِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَعَدَهُمَا بِأَنَّهُ سَيُعْقَبُ وَيَكُونُ لَهُ نَسْلٌ فَكَيْفَ يُمْكِنُ بُعْدَ هَذَا أَنْ يُؤْمَرَ بِذَبْحِهِ صَغِيرًا وَإِسْمَاعِيلُ وصف هاهنا بالحلم لأنه مناسب لهذا المقام؟.[2]

ثالثا: أقوال العلماء ومناقشتها:

ذهب جمهور العلماء إلى أن الذبيح هو اسماعيل عليه السلام وليس اسحاق ومن أشهر من قال بذلك: عَلِيٌّ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي الطُّفَيْلِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالْحَسَنِ وَمُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ وَأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وأبي صالح رضي الله عنهم[3].

واستدلوا على ذلك بأدلة من خلال التحاكم للحقائق العقلية منها :

- ارتباط الذبح بمكان الذبيح؛ لذلك جعل الهدي في مكة مكان سيدنا إسماعيل وأمه، ولو كان الذبيح إسحاق لكان الذبح في الشام وليس في مكة.[4]
- أن القرآن الكريم وصف سيدنا اسماعيل في القران بالحليم؛ ذلك لأنه أسلم نفسه للذبح طاعة لله قال تعالى : {فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ} [الصافات: 101] ، بينما جاء وصف سيدنا اسحاق بالعليم، قال الله تعالى: {وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ } [الذاريات: 28].[5]
- أن الله تعالى بشر أم إسحاق به وبابنه يعقوب، قال الله تعالى {فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوب}، فلا يسوغ أن تأتي البشرى بأن يكون لها ولد، وللولد ولد، ثم يأمر بذبحه، ولا ريب أن يعقوب عليه السلام

(1)الطبراني، المعجم الأوسط، 107/7،ح 6994، قال: لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا ابنه عبد الرحمن تفرد به الوليد بن مسلم، وقال ابن كثير في تفسيره 25/7: غريب منكر فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف الحديث، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد 205/8: فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وشيخ الطبراني لم أعرفه، وقال السيوطي إسناده ضعيف، الدر المنثور 439/12. قال الألباني حديث منكر.

(2)ابن كثير ،تفسير القران العظيم(23/7).

(3)المصدر السابق (29/7).

(4)ابن كثير، تفسير القران العظيم. (26/7)

(5) المصدر السابق (23/7).

داخل في البشارة، وغير معقول أن يبشر بإسحاق بعد قصة يكون فيها هو الذبيح، فتعين أن يكون الذبيح غيره.[1]

بينما نُقل عن ابْنِ عَبَّاسٍ وأبيه العباس وعلي بْنِ أَبِي طَالِبٍ وعِكْرِمَةُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٌ وَغيرهم[2]،أن الذبيح هو إسحاق عليه السلام، واستدلوا بما يلي:

- رُوي عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ رَحِمَهُ الله قال: قال يوسف عليه الصلاة والسلام لِلْمَلِكِ فِي وَجْهِهِ تَرْغَبُ أَنْ تَأْكُلَ مَعِي وَأَنَا وَاللَّهِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ إِسْحَاقَ ذَبِيحِ اللَّهِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ[3]،
- وَقَالَ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي سِنَانٍ عَنِ ابْنِ أَبِي الْهُذَيْلِ إِنَّ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِلْمَلِكِ كَذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قال موسى عليه الصلاة والسلام يَا رَبِّ يَقُولُونَ يَا إِلَهَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ فَبِمَ قَالُوا ذَلِكَ؟ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَعْدِلْ بِي شَيْءٌ قَطُّ إِلَّا اخْتَارَنِي عَلَيْهِ، وَإِنَّ إِسْحَاقَ جَادَ لِي بِالذَّبْحِ وَهُوَ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَجْوَدُ، وَإِنَّ يَعْقُوبَ كُلَّمَا زِدْتُهُ بَلَاءً زَادَنِي حُسْنَ ظَنٍّ» .[4]

رابعاً: الترجيح:

بعد هذا التحقيق والبحث، يتبين أن الثابت الصحيح بالذبيح، أنه إسماعيل عليه السلام؛ لأنه وافق العقل في كل جزئياته، وأن ما رُوي من أنه إسحاق، المرفوع منه إما موضوع وإما ضعيف لا يصح الاحتجاج به، ولا شك أن الرأي الأول هو الراجح وهو رأي ابن كثير والله أعلم.

(1) المصدر السابق.

(2)المصدر السابق (7/ 28)

(3) الطبري، تفسير الطبري (148/16)

(4) المصدر السابق، ولم أجد هذه الأحاديث في كتب الأحاديث المعتمدة؛ بل وردت بصيغ مختلفة على لسان داود عليه السلام قال: "يا رب اسمع الناس يقولون رب اسحاق، قال: إن إسحاق جاد لي بنفسه.." ذكره ابن حجر في اتحاف المهرة (484/6)

المطلب الرابع: نقد المتن بعرضه على الوقائع التاريخية

يُعدّ التاريخ من أهم المقاييس التي أعملها علماء الحديث في نقد الحديث وتمييز صحيحه من ضعيفه، وذلك من خلال الاستدلال بما يحتويه سياق الحديث من دلالات تاريخيه كزمن وقوعه أو مكانه، ويكون مخالفاً لما هو ثابت ومعلوم في التاريخ عند العلماء، فيُحكم على تلك الرواية بالضعف وعدم الصحة، أو يُحكم على الجزء التاريخي إن أمكن فصلها عن بقية الرواية. [1] وهذا المقياس نجده جلياً في تفسير ابن كثير، ويمكن بيان ذلك من خلال تفصيل أنموذجين على ذلك وهما: حديث "أم حبيبة" وحديث ميراث فاطمة. [2]

الأنموذج الأول: حديث "أم حبيبة

أولاً: نص الحديث:

روى ابْن عَبَّاس أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَلَاثٌ أَعْطِنِيهِنَّ قَالَ: «نعم» قال: تأمرني أُقَاتِلَ الْكُفَّارَ كَمَا كُنْتُ أُقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: وَمُعَاوِيَةُ تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ، قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: وَعِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أُزَوِّجُكَهَا." [3]

ثانيا: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير في تفسير آية {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ }[الممتحنه 7] "وَقَدْ قَالَ مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ: إِنَّ هَذِهِ الآية نَزَلَتْ فِي أَبِي سُفْيَانَ صَخْرِ بْنِ حَرْبٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ، فَكَانَتْ هَذِهِ مَوَدَّةَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَفِي هَذَا الَّذِي قَالَهُ مقاتل نظر، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ بِأُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَأَبُو سُفْيَانَ إِنَّمَا أَسْلَمَ لَيْلَةَ الْفَتْحِ بِلَا خِلَافٍ".[4]

ثالثا: أقوال العلماء ومناقشتها:

يتضح من نص الحديث أن أبا سفيان رضي الله عنه بعد إسلامه عرض على النبي عليه الصلاة والسلام أن يزوجه ابنته أم حبيبة رضي الله عنها، وفي هذا إشكال واضح فأبو سفيان كان إسلامه عام الفتح، وقد ثبت من سيرة النبي عليه الصلاة والسلام والوقائع التاريخية أنه تزوج أم حبيبة قبل الفتح، فقد ثبت أنه تزوجها في العام السادس أو

(1) الدميني، مقاييس نقد متون السنة، (ص 183)

(2) وأمثلة نقد المتن في تفسير ابن كثير: حديث أم أسماء رضي الله عنها23/6، حديث الإسراء 5/5.

(3)ابن كثير ،تفسير القران العظيم(118/8،)ونص الحديث عند مسلم (ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلَا يُقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا نَبِيَّ اللهِ ثَلَاثٌ أَعْطِنِيهِنَّ، قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ، أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، أُزَوِّجُكَهَا، قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: وَمُعَاوِيَةُ، تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ، قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: وَتُؤَمِّرُنِي حَتَّى أُقَاتِلَ الْكُفَّارَ، كَمَا كُنْتُ أُقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: «نَعَمْ» صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب، 1945/4، ح 2501.

(4)ابن كثير، تفسير القران العظيم (118/8).

السابع للهجرة، وقد اشتهرت قصة تزويج النجاشي لها للنبي عليه الصلاة والسلام، وقد كان الفتح في العام الثامن للهجرة. [1]

فالإشكال يكون في قول أبي سفيان بعد الفتح: أزوجك أم حبيبة؟ وقد أجاب العلماء عن هذا الإشكال، ويمكن بيان أرائهم من خلال الآتي:

أولاً: ذهب جمهور العلماء إلى الحكم بصحة حديث ابن عباس وأولوا هذا التعارض بين الحديث وما ثبت من تزويج النبي –صلى الله عليه وسلم– أم حبيبة قبل اسلام ابيها بعدة تأويلات، وقد بين ابن كثير في كتابه البداية والنهاية[2] ضعف كثير من هذه التأويلات، وبين أن أحسن الأجوبة أن أبا سفيان أراد تزويجه من ابنته عزة، لِمَا رأى من شرف نسب النبي عليه الصلاة والسلام، وقد استعان بابنتهِ أم حبيبة كما ثبت في الصحيحين، قد وقع الراوي في الوهم في تسمية أم حبيبة، رُوي عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ قَالَ: «فَأَفْعَلُ مَاذَا؟» قُلْتُ: تَنْكِحُ، قَالَ: «أَتُحِبِّينَ؟» قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكَنِي فِيكَ أُخْتِي، قَالَ: «إِنَّهَا لاَ تَحِلُّ لِي»، قُلْتُ: بَلَغَنِي أَنَّكَ تَخْطُبُ، قَالَ: «ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي مَا حَلَّتْ لِي، أَرْضَعَتْنِي وَأَبَاهَا ثُوَيْبَةُ، فَلاَ تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلاَ أَخَوَاتِكُنَّ» [3]. وهذا ما ذهب إليه ابن الأثير، وابن القيم[4]، وابن الجوزي[5]، لذا حكموا على الحديث بأنه غير محفوظ لوقوع الوهم في تسمية أم حبيبة.

ثانياً: ذهب ابن حزم إلى تضعيف الرواية وحكم عليها بالوضع، وبيّن أن عكرمة بن عمار[6] هو الذي وضعه، وقال ابن كثير عن قول ابن حزم: "وهذا القول منه لايتابع عليه"[7]، وأنه لم يثبت عن علماء الجرح والتعديل والتعديل بنسبة الوضع لعكرمة بن عمار؛ بل أن كبار العلماء كوكيع وابن معين وثقوه [8].

رابعاً: الترجيح:

الراجح في نقد المتن لهذه الرواية هو الصحة، وأن الراوي وهم في ذكر اسم أم حبيبة رضي الله عنها؛ لأن في ذكرها تعارض لما ثبت تاريخياً، والصحيح أنها عزة والله أعلم.

(1) الأصبهاني، معرفة الصحابة (1509/3)، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (3/ 333) رقم الحديث: 4066.

(2) ابن كثير، البداية والنهاية (148/6–149).

(3) متفق عليه، [البخاري ،الصحيح كتاب النكاح، باب (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم، 7/ 11 حديث رقم:5106 ، مسلم ،صحيح، كتاب الرضاع، باب تحريم الربيبة 1073/2 حديث رقمالحديث:1449.]

(4)ابن قيم، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود(74/6–76)

(5) ابن الجوزي،كشف المشكل من حديث الصحيحين(463/2).

(6) عكرمة" بن عمار العجلي أبو عمار اليمامي بصري الأصل روى عن الهرماس بن زياد وله صحبة وإياس بن سلمة بن الأكوع وسالم بن عبد الله بن عمر وأبي زميل سماك بن الوليد الحنفي وطائفة وعنه شعبة والثوري ووكيع ويحيى القطان وابن المبارك وابن مهدي ... وآخرون قال المفضل الغلابي حدثنا رجل من أهل اليمامة وسألت قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين ثقة وقال الغلابي عن يحيى ثبت وقال بن أبي خيثمة عن بن معين صدوق ليس به بأس وقال أبو حاتم عن بن معين كان أميا وكان حافظا، تهذيب التهذيب (7/ 261)

(7)ابن كثير، البداية والنهاية(148/6).

(8) النووي، شرح صحيح مسلم بن الحجاج(63/16)

الأنموذج الثاني: حديث ميراث فاطمة.

أولاً: نص الحديث :

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَبُو يَحْيَى التَّيْمِيُّ، ثنا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآية: {وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ} دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ فَأَعْطَاهَا فَدَكَ[1].

ثانيا: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير: وَهَذَا الْحَدِيثُ مُشْكَلٌ لَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ، لَأَنَّ الآية مكية، وفدك إِنَّمَا فُتِحَتْ مَعَ خَيْبَرَ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الهجرة، فكيف يلتئم هذا مع هذا؟ فهو إذا حديث منكر، والأشبه أنه من وضع الرافضة.[2]

ثالثا: أقوال العلماء ومناقشتها :

للعلماء آراء عدة في الموضوع وهي:

أولاً: إن سورة الإسراء سورة مكية على قول الجمهور وهناك من استثنى بعض آياتها انها مدنية[3]، فآية {وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل} اختلف في أنها مكية.[4]

ثانياً: ورد خلاف في مَنْ هُم أولو القربى المذكورين في الآية، فالشيعة فسروها بأنهم أقارب الرسول عليه الصلاة والسلام خاصة (آل بيت النبي)؛ لذلك قالوا بأن الآية مدنية، وذهب الجمهور إلى أن المقصود القرابة بشكل عام، أي قرابة النسب، واستدلوا بحديث رواه البزار، وهذا الحديث فيه نظر من حيث الإسناد والمتن، كما صرح بذلك ابن كثير وغيره من المفسرين فقد قال الالوسي في نقده للرواية: (إن في القلب من صحة الخبر شيء، بناء على أن السورة مكية وليست هذه من المستثنيات، وفدك لم تكن إذ ذاك تحت تصرف رسول الله)[5]. كما أن سياق الآية ضمن مجموع آيات السورة لا يُشير إلى أن المقصود أهل النبي فقط.

وقد رجح الجمهور أن الآية وصية للناس كلهم بصلة قراباتهم، فالخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام والمراد الأمة، وقد ذهب إلى ذلك: ابن عباس، والحسن، وعكرمة.

(1) الهيثمي،كشف الأستار عن زوائد البزار (3/ 55) ، قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلا أَبُو سَعِيدٍ وَلا حَدَّثَ بِهِ عَنْ عَطِيَّةَ إِلا فُضَيْلٌ، وَرَوَاهُ عَنْ فُضَيْلٍ أَبُو يَحْيَى، وَحُمَيْدُ بْنُ حَمَّادٍ، وَابْنُ أَبِي الْخُوَارِ وقال الهيثمي رواه الطبراني وفيه عطية العوفي وهو ضعيف متروك. وقال ابن حجر: وهما ضعيفان، مشيرا إلى فضيل وعطيه وابراهيم بن محمد من أجلاد الشيعة وعلي بن عابس. قال ابن حبان: فحش خطأه فاستحق الترك. ومن المعاصرين قال أحمد شاكر معلقا على هذا الإسناد: ضعيف جدا أو باطل.
فدك: قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل ثلاثة، أفاءها الله على رسوله، صلّى الله عليه وسلّم، في سنة سبع صلحا. انظر: الحموي، معجم البلدان، (4/ 238).
(2) ابن كثير،تفسيرالقران العظيم(5/ 63).
(3) هو قول: ابن الجوزي، والسخاوي، والعيني، والقسطلاني، والشوكاني، والألوسي.
(4) ومن المفسرين من أعدها مدنية كالزمخشري والكلبي .
(5) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (61/8).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وقد رُويت هذه الحادثة بسند صحيح من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ فَاطِمَةَ وَالعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا، أَرْضَهُ مِنْ فَدَكٍ، وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا المَالِ» وَاللَّهِ لَقَرَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي"[1]، ولما سمعت ذلك السيدة فاطمة تراجعت عن طلبها ولم تتكلم فيها بعد حتى ماتت، وقد أنفذ علي حكم من سبقه من الخلفاء، ولم يغير شيئا، وفي هذا ردٌّ على من اتهم الصحابيين أنهم اغتصبوا حق السيدة فاطمة.[2]

فالسيدة فاطمة رضي الله عنها رضيت بحكم أبي بكر الصديق لما ثبت لديها من صحة ما أورده من حديث النبي عليه الصلاة والسلام، لذا لم تعد تطالب بالميراث لا هي ولا ذريتها. أما ما ذُكر من هجرانها لأبي بكر الصديق فقد أوله العلماء وبينوا أنه انقباض عن لقائه وهذا ليس من الهجران المحرم، أو أنه يعني لم تطلب منه حاجة لأنها لم تضطر لذلك، لذا لا حاجة للقائه.[3]

رابعاً: الترجيح:

الصحيح عند الجمهور ما ثبت بأن النبي عليه الصلاة والسلام لا يُورث، وأن الروافض هم من خالفوا هذا القول، لذا لا يُنظر لقولهم لما فيه من مخالفة لإجماع المسلمين وصريح حديث النبي عليه الصلاة والسلام[4].

ويتبين مما سبق أن في الرواية مخالفة لما ثبت بالتاريخ، فالآية الكريمة نزلت في مكة وهي توصي بوصل الأقارب والأرحام بشكل عام، وفدك أخذها النبي في السنة السابعة للهجرة وكانت مما أفاء الله على نبيه فكان ينفق منها على ذويه من آل هاشم والفقراء والمساكين، لذا لا نأخذ بالرواية كما فعل ابن كثير وهذا الرأي الراجح، والله أعلم.

(1) البخاري،صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حديث بني النضير، 5/ 90،حديث 4035

(2) العراقي،طرح التثريب في شرح التقريب(240/6)

(3) النووي، شرح صحيح مسلم(12/ 73.)

(4) طرح التثريب في شرح التقريب،(6/ 240)

المطلب الخامس: نقد المتن بكونه من الإسرائيليات:

ظهر عبر الوقت ما عُرف بالاسرائليات وهي ما يُروى عن بني إسرائيل من النصارى أو اليهود، وقد قسمها العلماء وحكموا على روايتها على النحو الآتي: القسم الأول: ما ثبت وعُلم صحته؛ لأنه ثبت في نص صحيح لدينا. والقسم الثاني: ما عُلم كذبه؛ لأنه يخالف ما ثبت لدينا من نصوص. والقسم الثالث: مسكوت عنه فلا نؤمن بثبوته ولا نكذبه وتجوز روايته مع البيان، وغالبه مما لا فائدة له، وقد رواه البعض للاستشهاد به.

وسار ابن كثير على منهج العلماء في التعامل مع الإسرائليات، فأثبت ما تجوز حكايته وهو القسم الأول، ونبه على القسم الثاني حتى لا يغتر به من يقرأه. كما أنه نقد المتون النبوية إن ثبت لديه أنها قد تكون من الإسرائليات، ويمكن بيان ذلك من خلال حديث " اتهام آدم وحواء بالشرك" حديث فتنة سيدنا سليمان. [1]

الأنموذج الاول: حديث " اتهام آدم وحواء بالشرك

أولاً: نص الحديث:

أخرج الْإِمَامُ أَحْمَدُ قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ، وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ، فَقَالَ: " سَمِّيهِ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَإِنَّهُ يَعِيشُ، فَسَمَّوْهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَعَاشَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ "[2]

ثانيا: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير: كَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ هُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى رَزَقَهُمُ اللَّهُ أولادًا فَهَوَّدُوا وَنَصَّرُوا، وَهَذِهِ أَسَانِيدُ صَحِيحَةٌ عَنِ الحسن رضي الله عنه أَنَّهُ فَسَّرَ الآية بِذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ التَّفَاسِيرِ وَأَوْلَى مَا حُمِلَتْ عَلَيْهِ الآية { هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (189) فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} وَلَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَهُ مَحْفُوظًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَا عَدَلَ عَنْهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ وَلَا سِيَّمَا مَعَ تَقْوَاهُ لِلَّهِ وَوَرَعِهِ، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَلَقَّاهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ مِثْلِ كَعْبٍ أَوْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ وَغَيْرِهِمَا .[3]

(1) ومن الأمثلة على نقد المتن في تفسير ابن كثير: حديث هاروت وماروت 246/1.

(2) ابن حنبل، المسند، (305/33) رقم الحديث: 20117، وأخرجه الترمذي في سننه، (267/5)، ح3077 وقال: حديث حسن غريب لانعرفه مرفوعا الا من حديث عمر بن ابراهيم عن قتادة، وفي التقريب،410/1 عمر بن ابراهيم البصراوي في روايته عن قتادة ضعف، وقد اختلف في سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب – رضي الله عنه – على ثلاثة أقوال: أنه سمع منه مُطْلَقًا، والثاني: أنه لم يسمع منه مُطْلَقًا، والثالث: أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، الزيلعي: نصب الراية لأحاديث الهداية، (ج89/1).

(3)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم(ج477/3).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ثالثا: أقوال العلماء ومناقشتها :

اتفق العلماء على تنزيه الأنبياء عليهم السلام وإثبات العصمة لهم، ولكن العلماء اختلفوا في قبول هذا الحديث ورده على النحو الآتي:

أولاً: ذهب جمهور من العلماء إلى تضعيف الحديث وتأويل الآية بأن المقصود منها الذين أشركوا من ذرية آدم. وأشهر من قال بذلك: الحسن البصري وابن القيم وابن كثير، فقد قال ابن كثير: وَأَمَّا نَحْنُ فَعَلَى مَذْهَبِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ الله في هذا، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ آدَمُ وَحَوَّاءُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ { فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ } [الأعراف: 190] ثم قال فذكر آدم وحواء أولاً كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من ذكر الشخص إلى الجنس، كقوله {وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ} [الملك: 5] ، ومعلوم أن المصابيح وهي النجوم التي زينت بها السماء ليست هي التي يرمى بها وإنما هذا استطراد من شخص المصابيح إلى جنسها، ولهذا نظائر في القرآن، والله أعلم .[1]

وقد بين ابن كثير أن الحديث رُوي من قول سمرة موقوفا عليه، وأن الحسن فسر الآية بغير ما ورد في الحديث، فلو صح عنده الحديث مرفوعا لما عدل عنه [2] .

ثانيا: ذهب مجموعة من العلماء إلى قبول الحديث وحمل الآية على الظاهر في قصة آدم وحواء، فقد سميا ابنهما عبد الحارث حيث لم يكن يسلم لهم ولد، وقد أولوا الشرك هنا أنه شرك طاعة لا شرك عبادة. وممن قال بهذا: سمرة وأُبي بن كعب وابن عباس رضي الله عنهم وقتادة والطبري [3] والبغوي [4] والألوسي [5] .

رابعاً: الترجيح :

بعد النظر في أقوال العلماء ومناقشتها، يتبين أن الراجح تضعيف متن الحديث، وتأويل الآية بأن المقصود منها ذرية آدم عليه السلام ممن أشركوا، وهذا ما ذهب إليه ابن كثير، والله أعلم.

(1)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم(ج3/477).
(2)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (ج3/475).
(3) الطبري، الجامع البيان عن تفسير آي القرآن، (ج10/629-631).
(4) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، (ج3/313-314).
(5) الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (ج5/132-133).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الأنموذج الثاني: حديث فتنة سيدنا سليمان

أولاً: نص الحديث:

رُوي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عنهما في قوله تعالى: {وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ} [ص: 34] قَالَ أراد سليمان عليه الصلاة والسلام أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ فَأَعْطَى الْجَرَادَةَ خَاتَمَهُ وَكَانَتِ الْجَرَادَةُ امْرَأَتَهُ وَكَانَتْ أَحَبَّ نِسَائِهِ إِلَيْهِ فَجَاءَ الشَّيْطَانُ فِي صُورَةِ سُلَيْمَانَ فَقَالَ لَهَا هَاتِي خَاتَمِي فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ فَلَمَّا لَبِسَهُ دَانَتْ لَهُ الإنس والجن والشياطين فلما خرج سليمان عليه السلام مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ لَهَا هَاتِي خَاتَمِي قَالَتْ أعطيته سليمان. قال: أنا سليمان، قال: كذبت ما أنت بسليمان فَجَعَلَ لَا يَأْتِي أَحَدًا يَقُولُ لَهُ أَنَا سُلَيْمَانُ إِلَّا كَذَّبَهُ.[1]

ثانيا: نقد ابن كثير:

قال ابن كثير: إسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قَوِيٌّ، ولَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَلَقَّاهُ ابْنُ عباس رضي الله عنهما إِنْ صَحَّ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَفِيهِمْ طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ، ولِهَذَا كَانَ فِي هذا السِّيَاقِ مُنْكَرَاتٌ مِنْ أَشَدِّهَا ذِكْرُ النِّسَاءِ فَإِنَّ المشهور عن مجاهد وغير واحد من أئمة السلف أَنَّ ذَلِكَ الْجِنِّيَّ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَى نِسَاءِ سليمان بل عصمهن الله عز وجل منه تشريفا وتكريما لنبيه عليه السلام.[2]

ثالثا: أقوال العلماء ومناقشتها:

انتقد العلماء هذه الرواية لما فيها من منكرات منها:

1- أنها مخالفة لعصمة الأنبياء، قال القاضي عياض (وَلَا يَصِحُّ مَا نَقَلَهُ الْأَخْبَارِيُّونَ مِنْ تَشَبُّهِ الشَّيْطَانِ بِهِ وَتَسَلُّطِهِ عَلَى مُلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِي أُمَّتِهِ بِالْجَوْرِ، فِي حُكْمِهِ لِأَنَّ الشَّيَاطِينَ لَا يُسَلَّطُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا، وَقَدْ عُصِمَ

(1)الحاكم، المستدرك (ج471/2)، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
(2)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (7/ 60).

الْأَنْبِيَاءُ مِنْ مِثْلِهِ) [1]. ويؤكد بطلانها قول الله تعالى: {إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ} [الحجر: 42]

2- أنها مخالفه للعقل، لأنه لا يعقل ذهاب نبوته وملكه بخاتم، بالإضافة أن هذه القصة لم تذكر في القرآن مع أهميتها، وهذا ما أشار إليه الألوسي: (إن أمر خاتم سليمان عليه السلام في غاية الشهرة بين الخواص والعوام ويستبعد جدا أن يكون الله تعالى قد ربط ما أعطى نبيه عليه السلام من الملك بذلك الخاتم وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون لذكره الله عزّ وجلّ في كتابه والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.2

3- احتواء المتن على منكرات من أشدها ذكر النساء قال ابن كثير: (فان المشهور عن مجاهد وغير واحد من ائمة السلف أن ذلك الجني لم يسلط على نساء سليمان بل عصمهن الله عز وجل منه تشريفا وتكريما لنبيه عليه السلام) .3

رابعاً: الترجيح:

هو تضعيف الرواية وتصحيح نسبتها للإسرائيليات لما تقدم من أدلة. والله أعلم.

(1) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، (2/ 381)
(2)الألوسي ، روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني (12/ 191)
(3)ابن كثير، تفسيرالقران العظيم (60/7)

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الخاتمة والتوصيات.

ينتهي هذا البحث وقد يشعر القارئ أنه لايزال في بدايات الموضوع، ذلك أن موضوع الدراسة لم يسبق له أن درس بدراسات مستقلة ومتخصصة، فهو في حاجة الى جهود أكبر، بل الى متخصصين في حقول التفسير والحديث ليكتمل بأحسن الصور، ومع ذلك يجدر بنا ان نذكر أبرز النتائج التي ظهرت من خلال البحث، وتتامت في صفحاته، ويمكن إجمال نتائج الدراسة من خلال الآتي:

أولا الخاتمة:

1. يعد كتاب تفسير القرآن العظيم تفسير ابن كثير من أنفع الكتب لطالب علم الحديث؛ فإنه كتاب تعليمي عظيم، ونفعه جليل؛ فإنه بجانب كونه كتابَ تفسيرٍ يعتبر معلما ومرشدا لطالب العلم يعرف به كيف ينقد الأسانيد والمتون، وكيف يميز الصحيح من غيره كما قال الشيخ أحمد شاكر –رحمه الله.–[1]
2. من الميزات التي انفرد بها تفسير ابن كثير –رحمه الله– عن جميع التفاسير تفسيرُ القرآن بالقرآن، وجمع الآيات التي تدل على المعنى المراد من الآيه أو تؤيده أو تقويه كما قال الشيخ أحمد شاكر.[2]
3. تبين من خلال هذه الدراسة أن ابن كثير ينقل الروايات بالمعنى
4. من الأحاديث التي انتقدت على صحيح مسلم حديثُ خلق الله التربة يوم السبت؛ لمخالفته صريح القرآن، وقد ضعفه ابن كثير وغيره، وصححه بعض العلماء، وقد رجح الباحث أنه صحيح، وأنه يمكن الجمع بينه وبين غيره من النصوص.
5. من الأحاديث التي انتقدت على صحيح البخاري حديث اختصام الجنة والنار، وقد ضعف ابن كثير قول من قال: إن الله ينشئ للنار خلقا جديدا، ورآه مقحما في الحديث، وأن الصحيح الله ينشئ للجنة خلقا وليس للنار، وهذا ما ذهب إليه الباحث؛ لمخالفة الحديث لغيره من الشواهد والمتابعات، والله أعلم.
6. من الأحاديث التي انتقدت على صحيح مسلم حديث عرض أبي سفيان على النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يزوجه أم حبيبة، وهذا الحديث وهم فيه عكرمة بن عمار بذكر اسم السيدة أم حبيبة – رضي الله عنها– فيه، والصحيح أنه عُرِضَتْ عليه أختها عزة، وقد بَيَّنَ النبي – صلى الله عليه وسلم – لأم حبيبة – رضي الله عنها– عندما عرضت عليه الزواج من أختها حرمة الجمع بين الأختين.
7. اتهم ابن حزم عكرمة بن عمار بوضع حديث عرض أبي سفيان تزويج أم حبيبة – رضي الله عنها– للنبي – صلى الله عليه وسلم –، ولم يتابع ابن حزم على هذا القول كما قال ابن كثير، والصحيح أنه وهم في هذا الحديث بذكر اسم السيدة أم حبيبة– رضي الله عنها– كما بينه غير واحد من العلماء، والله أعلم.

(1) شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (9/1)

(2) المصدر السابق، (10/1)

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ثانيا: التوصيات:

أوصي الباحثين في علم الحديث الشريف بمطالعة كتاب تفسير ابن كثير –رحمه الله–، والاهتمام به؛ فإنه كتاب عظيم النفع، ويعتبر –بجانب كونه كتاب تفسير– معلما ومرشدا لطالب العلم يعرف به كيف ينقد الأسانيد والمتون، وكيف يميز الصحيح من غيره كما قال الشيخ أحمد شاكر –رحمه الله.–

قائمة المصادر والمراجع:

ابن الأثير: المبارك بن محمد. (1979م). النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية.

الألوسي، محمود بن عبد الله الحسيني. (1415هـ). روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأعظمي، محمد مصطفى. (1990م). منهج النقد عند المحدثين، ط3. الناشر مكتبة الكوثر.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). الصحيح. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. طبع تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الهند.

البغوي، الحسين بن مسعود. (1983م)، شرح السنة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش. ط: الثانية. دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي.

البغوي، الحسين بن مسعود. (1997م) معالم التنزيل في تفسير القرآن. حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش. ط (4): دار طيبة للنشر والتوزيع.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1993م) الأسماء والصفات، حققه: عبد الله بن محمد الحاشدي، وقدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي. ط1: جدة – المملكة العربية السعودية مكتبة السوادي.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. (1975م). السنن. تحقيق وتعليق: احمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة. ط1. مصر. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الجوابي، محمد طاهر. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي. نشر مؤسسة.ع. الكريم بن عبد الله.

الجواهري، إسماعيل بن حماد. (1997م). الصحاح في اللغة. تحقيق: احمد عبد الغفور. ط9. بيروت دار الملايين.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. كشف المشكل من حديث الصحيحين. المحقق علي حسين البواب. الرياض: دار الوطن.

أبن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن ابي حاتم (1951م). الجرح والتعديل، تحقيق المعلمي اليماني عبد الرحمن بن يحيى. ط1. بيروت مجلس دائرة المعارف العثمانية.

الحاكم: محمد بن عبد الله بن محمد. (1990). المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ابن حجر، احمد بن علي بن محمد. (1927م). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. التحقيق: كان تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان. ط2. حيدر آباد- الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1379هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت. دار المعرفة.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1326هـ). تهذيب التهذيب. ط الأولى: الهند. مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1994 م). إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة. ط1. تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعه ووحد منهج التعليق والإخراج): مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) – ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة).

الحسيني، محمد بن علي بن الحسن. (1998م). ذيل تذكرة الحفاظ، ط1: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (2001م). المسند المحقق شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد وآخرون، إشراف عبد الله بن عبد المحسن، ط1. مؤسسة الرسالة.

الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم.(1932م). معالم السنن. ط:الأولى: حلب. المطبعة العلمية.

الدميني، مسفر غرم الله، (1984). مقاييس نقد متون السنة، ط1.

الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان، (1988). المعجم المختص بالمحدثين: تحقيق د/محمد الحبيب الهيلة – ط الأولى: مكتبة الصديق بالطائف.

الزيلعي: عبد الله بن يوسف. (1997م) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي. المحقق: محمد عوامة. الطبعة1. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – / جدة – السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

السنيدي، عبد الرحمن. (2003). مراجعات ابن كثير ونقده لمتون مرويات السيرة النبوي، موقع الالوكة على شبكة الإنترنت.
http://www.alukah.net/sharia/0/465/

شاكر، أحمد. (2005). عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (مختصر تفسير القرآن العظيم). ط2. مصر. دار الوفاء المنصورة.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1414ه)، فتح القدير. الطبعة: الأولى. دمشق، بيروت الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.

الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله. (1998م) معرفة الصحابة، تحقيق عادل بن يوسف العزازاي، ط1. الرياض:د ار الوطن للنشر.

الطبري، محمد بن جرير. (2001م). الجامع البيان عن تفسير آي القرآن (تفسير الطبري)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ط 1: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة .1494مـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط 1. مؤسسة الرسالة.

العراقي: عبد الرحيم بن الحسين. (المتوفى: 806هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب: الطبعة المصرية القديمة – وصورتها دور عدة منها (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).

ابن العماد، عبد الحي بن احمد بن محمد. (1986م). شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط – خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط. ط 1. دمشق – بيروت

ابن فارس، ابو الحسين احمد زكريا. (1979م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون، ط1. بيروت. دار الفكر.

القاضي عياض، ابن موسى بن عياض. مشارق الأنوار، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

القاضي عياض، ابن موسى بن عياض (1407). الشفا بتعريف حقوق المصطفى. ط2. عمان: دار الفيحاء.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1999م). تأويل مختلف الحديث. الطبعة الثانية: المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، – مزيده ومنقحة.

القضاة، شرف. (2011). هل يتعارض الحديث الصحيح مع القران الكريم او العلم الحديث خلق الله التربة يوم السبت نموذجا)، مجلة البيان، العدد التاسع 223–249، الناشر جامعة كوالالمبور.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1970م) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1415ه) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1997م). أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري – شاكر بن توفيق العاروري، الطبعة: الأولى: الدمام. رمادى للنشر.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر. (2003م). البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الطبعة 1 كانت 1418هـ–1997م. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن كثير، اسماعيل بن عمر.(1419). تفسير القران العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط 1. بيروت. دار الكتب العلمية.

المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، بيروت. دار الكتب العلمية.

المزي: يوسف بن عبد الرحمن (1980م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة1: بيروت. مؤسسة الرسالة.

مسلم، أبو الحسن القشيري، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى بن علي(1986م). الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة. بيروت: الناشر المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب.

الالباني: محمد ناصر الدين (1991م) *ضعيف سنن الترمذي*، الطبعة: الأولى. أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج – الرياض، توزيع: المكتب الاسلامي – بيروت.

الهيثمي: علي بن أبي بكر بن سليمان (1979م). *كشف الأستار عن زوائد البزار*، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة: الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (1987م) *شرح صحيح مسلم*، الناشر دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، دار الكتاب العربي الرملة البيضاء – بيروت – لبنان.